

الكويت تعجز عن تحسين تصنيفها السيادي رغم الإصلاحات

استمرار نفاذ المصدرة السائلة للمالية العامة يعمق القيود على الموازنة



سيولة محدودة على وشك النفاذ

العام، باعتباره المصدر الوحيد لتمويل عجز الموازنة وعدم وجود خطط بديلة لتمويل عجز الموازنة". وأضاف الهاجري "وتتوقع الوكالة أن يصل العجز إلى ما نسبته 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ومع استمرار استنزاف صندوق الاحتياطي العام فإن من المتوقع نفاذه خلال أشهر". وأكد أن "قرار تخفيض الوكالة لتصنيف الكويت السيادي هو نتيجة للانكماش الذي سببته جائحة فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط الخام، حيث يمثل النفط 90 في المئة من الصادرات والإيرادات الحكومية مما يجعل اقتصاد الكويت معتمدا على إنتاج النفط الخام".

القانون بشكل أكبر ومحاسبة كل الأشخاص الضالعين في قضايا فساد، وإهدار المال العام الكويتي". وأكد أن "الكويت الآن في نقطة حرجية، ونخشى في المرحلة المقبلة إعلان تأثر الدينار الكويتي بهذه السياسات، أو ربما تأثر الاقتصاد بشكل عام، وما تقوم به وكالات الائتمان الدولية عبارة عن إنذارات للاستعداد للمراحل المقبلة". من جانبه قال المحلل الكويتي مبارك محمد الهاجري، إن "تقرير الوكالة تناول قرار التخفيض وأفاق ومبررات التصنيف الحالي، وتأتي النظرة المستقبلية السلبية بسبب الضغوط المالية العامة الناجمة عن استمرار صندوق الاحتياطي

في نهاية السنة المالية، كما هو الحال في الدول الأخرى. وقال الخبير الكويتي في إدارة المخاطر والأزمات يوسف الملا، إن "تخفيض وكالات الائتمان للتصنيف السيادي لدولة الكويت، يأتي بسبب عدم شعور المجتمع الدولي بأي إصلاحات جذرية تستطيع أن تفيد الاقتصاد الكويتي". ونسبت سبوتنيك ليوسف قوله إن "الإصلاحات التي يتم الإعلان عنها من قبل الحكومة ليست واضحة ومؤثرة، وإلا شعر بها المواطنون قبل أن تشعر بها وكالات التصنيف". وتابع "الإصلاحات حييصة الأرباح إلى الآن، وللقيام بها لا بد من تفعيل

أن تعالج السلطات الكويتية الضغوط المالية وقيود التمويل بالتوازي مع برنامج إصلاحات هيكلية يعزز الفعالية المؤسساتية وتحسين الأفاق الاقتصادية طويلة الأجل". وفي نظرة استشرافية قالت الوكالة "إن حجم عجز الموازنة يمكن أن يصل إلى 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020-2021، مشيرة إلى أنه وفي إطار استمرار الوضع الحالي، فإن صندوق الاحتياطي العام سيكون من دون أي سيولة في الأشهر المقبلة". وقد يتفاقم هذا الوضع مع اقتراب نهاية السنة المالية في شهر مارس 2021، وذلك تزامنا مع ارتفاع الإنفاق الحكومي

يطرح الانخفاض المتواصل في التصنيف السيادي لدولة الكويت تساؤلات حول مدى نجاعة الإصلاحات، حيث يكشف خبراء أن الاستجابة غير الكافية لهذه الإصلاحات قد تؤدي إلى توجيه قيود مالية صارمة على الميزانية، مما قد يدفع إلى تعديلات غير منظمة للإنفاق العام ما يضر بالاقتصاد الكويتي.

الكويت - يتساءل خبراء حول تواصل انحدار التصنيف للكويت، رغم الإصلاحات المستمرة والتدخل الحكومي لمعالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على فيروس كورونا، ما يسلب الضوء على خلل قد يعرض المالية العامة والاقتصاد للخطر. خفضت وكالة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عن المرتبة أي.أي.إي سلب مع نظرة مستقبلية سلبية. وبحسب موقع الوكالة، فقد عزت تصنيفها إلى استمرار نفاذ المصدرة السائلة للمالية العامة.

وقال مراقبون إن "تخفيض التصنيف السيادي في الكويت مرة أخرى، يأتي بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة، والانكماش الاقتصادي الذي ضرب الدولة في أعقاب الإجراءات التي اتخذتها للإغلاق بسبب استمرار انتشار فيروس كورونا". وأشارت الوكالة إلى أن هذا هو السبب الرئيسي وراء مخاطر التدقيق الناشئة عن استمرار استنزاف صندوق الإيرادات العامة "أي.أي.أي.أي"، الاحتياطي الرئيسي للسيولة المالية الحكومية، بالنظر إلى أن السلطات لم تفعل ذلك بعد لاعتماد استراتيجية تمويل بديلة في الوقت المناسب. وقالت الوكالة "إنه تم تعيين التصنيف الائتماني لشركة موديز للكويت أخيرا عند أي.أي.أي.أي مع نظرة مستقبلية قيد المراجعة، علاوة على أنه تم الإبلاغ عن التصنيف الائتماني لشركة



مبارك محمد الهاجري
شع التمويل في
الصندوق الاحتياطي
يعمق العجز المالي

البنوك الأردنية توزع على مساهميتها أرباحا نقدية 2020

جهدا مميزا تمثل بتأجيل الأقساط على القطاعات المتضررة من أفراد وشركات في ضوء صدور التعليمات المتعلقة بذلك من البنك المركزي.

ولفت إلى المساهمة الاجتماعية التي تقوم بها البنوك من خلال برنامج "همة وطن" وغيرها من البرامج الأخرى التي أطلقت منذ بداية أزمة كورونا الهدف منها مساعدة أبناء هذا الوطن على تخطي الآثار الاقتصادية على ظروفهم المعيشية.

12 في المئة النسبة المحددة لتوزيع البنوك لأرباح على مساهميتها من رأس المال المدفوع

وتقوم البنوك خلال الأزمة بدور اجتماعي، حيث قامت ومنذ بداية انتشار وباء كورونا بدراسة الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص. كما قامت البنوك بالرغم من المخاطر التي تواجه المجتمع والزبائن، باتخاذ تدابير السلامة الصحية لكافة زبائنها وموظفيها وفقا لآليات الأنظمة الصحية المعمول بها عندما فتحت أبوابها لهم. وتعمل البنوك ليلا ونهارا على تقديم الخدمات الأساسية من تأمين النقد ودوام تغذية أجهزة الصراف الآلية في السيولة لتوفيرها لزبائنها. وحتى أيام التوقف عن العمل دأبت على العمل بكفاءة من أجل القيام بالتحويلات اللازمة وفتح الاعتمادات المستندية بما يوفر سلامة إمدادات التجارة الخارجية الأساسية إلى المملكة.

عمان - قرر البنك المركزي الأردني، السماح للبنوك المحلية بتوزيع أرباح نقدية على مساهميتها عن عام 2020، بنسبة لا تزيد عن 12 في المئة من رأس المال المدفوع.

وقال البنك في بيان إن القرار جاء "في ضوء المستويات المريحة من الملاءة والسيولة لدى البنوك الأردنية". ولفقت إلى أن قرار توزيع الأرباح خاضع لموافقة البنك المركزي على البيانات المالية المعتمدة من مجلس إدارة البنك ومدقق حساباته كما تنص على ذلك التشريعات القائمة.

ويشار إلى أن البنك المركزي أصدر أوامر للبنوك العام الماضي بعدم السماح بتوزيع أرباح نقدية لتعويض ملاءتها في ضوء المخاطر التي قد تسببها جائحة كورونا.

وفي أبريل الماضي اعتبرت جمعية البنوك أن قرار البنك المركزي الأردني المتعلق بتأجيل توزيع أرباح البنوك للسنة المالية 2019، يأتي انسجاما مع التوجهات الدولية التي تنتهجها البنوك المركزية والسلطات الرقابية في العالم بهدف احتواء تداعيات أزمة كورونا. وأضاف حينها، أن هذا الإجراء من قبل البنك المركزي الأردني سيعزز مقانة البنوك الأردنية في المنظومة الدولية في هذه الأزمة، ويساعد كذلك البنوك في دعم الجهود الوطنية بمساعدة القطاعات الاقتصادية الأخرى على التعافي من الآثار المرتبطة نتيجة تداعيات أزمة كورونا. وأشارت الجمعية إلى أن النهج التشاكري بين البنك المركزي الأردني والبنوك يأتي بهدف الحفاظ على مصلحة الاقتصاد الوطني، حيث بذلت البنوك

الحاجة، لضمان تحرك التضخم نحو هدفه بطريقة مستدامة". ويسعى البنك المركزي الأردني إلى تعزيز تدابير الدعم النقدي للاقتصاد قبل امتحان دقيق لتقييم المخاطر الناجمة عن الاستمرار في القيود المفروضة لمكافحة وباء كوفيد - 19 وارتفاع سعر اليورو. ويقول فلوريان هينسه، الخبير الاقتصادي لدى بنك بيرنبرغ، إن المؤسسة المالية "ما زالت تحلل وطأة قرارها" القاضي بتعزيز تدابيرها النقدية من أجل التصدي للأزمة الناجمة عن الوباء.

وعمدت المؤسسة المالية التي مقرها في فرانكفورت إلى تعزيز "برنامج شراء السندات خلال (حالات) طوارئ الجائحة"، سلاحها الرئيسي الذي باشرت العمل به في مارس للحفاظ على شروط تمويل مواتية وتشجيع الإنفاق والاستثمار، ورفعت كلفة البرنامج إلى 1850 مليار يورو ومدته إلى مارس 2022. أما برنامجها الآخر لإعادة شراء أصول، وهو برنامج التيسير الكمي المعتمد من قبل الوباء، فمن المتوقع أن يتواصل بوتيرة عشرين مليار في الشهر دون تحديد فترة زمنية له. كما ستتمتع المؤسسة المالية البنوك دفعات جديدة من القروض متدنية الكلفة، في وقت تراجع فيه معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها. ويفرض البنك المركزي الأوروبي منذ سبتمبر 2019 رسوما بقيمة 0.5 في المئة على قسم من السيولة المودعة لديه، للتشجيع على إعادة توزيعها في شكل قروض.

ويتوقع البنك المركزي أن يسجل اقتصاد منطقة اليورو، التي تضم 19 دولة، نموا بنسبة 3.9 في المئة هذا العام مع التعافي من الجائحة العالمية. إلا أن مخاوف تلوح في الأفق من أن الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه الجائحة قد يمتد إلى هذا العام. كما أن انخفاض معدلات التضخم في منطقة اليورو إلى ما دون الصفر يثير قلق البنك المركزي. وأعلن مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات) الأربعاء أن التضخم ظل في ديسمبر للشهر الرابع على التوالي في منطقة السالب على أساس سنوي، حيث سجل سلبا بنسبة 0.3 في المئة.

وقد يزيد هذا من فرص إجبار البنك المركزي الأوروبي مرة أخرى على توسيع نطاق إجراءاته التحفيزية في محاولة للمساعدة على رفع أسعار المستهلكين. وقال المركزي إن "مجلس المحافظين مستعد لتعديل جميع أدواته، وفق

حافظ البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة الحالية في ظل تواصل أزمة كورونا فيما يجمع خبراء على عدم حدوث تغييرات في السياسة النقدية حتى النصف الثاني من هذا العام بالنظر إلى تباطؤ توزيع اللقاحات الذي يمثل شرطا لإعادة بناء الثقة الاقتصادية.

فرانكفورت - أبقى البنك المركزي الأوروبي الخميس على سياساته النقدية دون تغيير، وذلك بعد مراجعة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. وأوضح مجلس محافظي البنك، الذي يتألف من 25 عضوا، في أول اجتماع له في عام 2021، أنه سيبقي على فائدة إعادة التمويل الرئيسية عند 0 في المئة، وهو أدنى مستوى على الإطلاق، كما سيبقي على برنامج شراء السندات عند 1.85 تريليون يورو (2.25 تريليون دولار). وذكر أنه من المقرر أن يستمر البرنامج حتى نهاية مارس من عام 2022 على أقل تقدير.

وقال أندرو كينينجهام، كبير اقتصاديي أوروبا لدى مجموعة "كابيتال إكونوميكس" البحثية، "تشك في أن يتخذ البنك أي تغييرات كبيرة في السياسة النقدية حتى النصف الثاني من هذا العام". كما أبقى البنك -ومقره فرانكفورت- الفائدة على الودائع عند سالب 0.5 في المئة وفائدة الإقراض الهامشي عند موجب 0.25 في المئة.

ويتأسي الاجتماع في ظل تباطؤ توزيع لقاحات كورونا، وقد اعتبرت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد أن توزيع اللقاحات شرط رئيسي لإعادة بناء الثقة الاقتصادية بعد انتشار الفيروس خلال العام الماضي. وحذرت لاغارد من أن تفشي وباء كوفيد

المركزي الأوروبي يبقى على أسعار الفائدة

في ظل أزمة كورونا

تباطؤ توزيع اللقاحات يؤجل عودة نمو اقتصاد منطقة اليورو

حافظ البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة الحالية في ظل تواصل أزمة كورونا فيما يجمع خبراء على عدم حدوث تغييرات في السياسة النقدية حتى النصف الثاني من هذا العام بالنظر إلى تباطؤ توزيع اللقاحات الذي يمثل شرطا لإعادة بناء الثقة الاقتصادية.

فرانكفورت - أبقى البنك المركزي الأوروبي الخميس على سياساته النقدية دون تغيير، وذلك بعد مراجعة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. وأوضح مجلس محافظي البنك، الذي يتألف من 25 عضوا، في أول اجتماع له في عام 2021، أنه سيبقي على فائدة إعادة التمويل الرئيسية عند 0 في المئة، وهو أدنى مستوى على الإطلاق، كما سيبقي على برنامج شراء السندات عند 1.85 تريليون يورو (2.25 تريليون دولار). وذكر أنه من المقرر أن يستمر البرنامج حتى نهاية مارس من عام 2022 على أقل تقدير.

وقال أندرو كينينجهام، كبير اقتصاديي أوروبا لدى مجموعة "كابيتال إكونوميكس" البحثية، "تشك في أن يتخذ البنك أي تغييرات كبيرة في السياسة النقدية حتى النصف الثاني من هذا العام". كما أبقى البنك -ومقره فرانكفورت- الفائدة على الودائع عند سالب 0.5 في المئة وفائدة الإقراض الهامشي عند موجب 0.25 في المئة.

ويتأسي الاجتماع في ظل تباطؤ توزيع لقاحات كورونا، وقد اعتبرت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد أن توزيع اللقاحات شرط رئيسي لإعادة بناء الثقة الاقتصادية بعد انتشار الفيروس خلال العام الماضي. وحذرت لاغارد من أن تفشي وباء كوفيد

